

---

# الحركات الإسلامية المعاصرة

## رد فعل أم استجابة لتحديّ؟

مخلص الصيادي(\*)

باحث عربي - الشارقة.

|||||

### توطئة

في العام ١٩٩٦، وفي إطار فعاليات معرض الشارقة الدولي للكتاب، قدم هذا البحث الذي يحاول الإجابة عن سؤال مركزي حددته الجهات المنظمة للفعاليات: الحركات الإسلامية المعاصرة رد فعل أم استجابة لتحديّ؟

ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذا الوقت، جرت تغييرات عميقة في حياتنا العربية، وتعرضت أمتنا إلى ظروف عديدة من احتلال، واستباحة. وأظهرت في خضم ذلك كله قدرة فذة على المقاومة، وشقت طرقاً، وأساليب عمل مبتكرة استطاعت عبرها أن تكسر حدة الهجوم الغربي عليها، وأن تؤكد قدرتها على المقاومة وأصالتها وإبداعها؛ في وقت ظن فيه الكثيرون أنها تدخل مرحلة احتضار، وأن قوة الهجمة عليها سوف تأتي عليها من الجذور.

ففي العام ٢٠٠٠، حصدت المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني، نتائج جهاد استمر لسنوات طويلة، واندحر الاحتلال وخرجت قوات العدو دون أي مفاوضات، ودون عقد أي اتفاقات، وظهرت نجاعة المقاومة في تحقيق نصر لا غبار عليه.

وفي العام ٢٠٠١، تفجرت انتفاضة الأقصى، تعبيراً عن إرادة الشعب الفلسطيني في المقاومة، ورفضه لاتفاق أوسلو، وما تولد عنه من ظروف واتفاقات، وقيم سياسية وفكرية.

وفي العام ٢٠٠١، شهد العالم الحدث الأبرز، المتمثل في هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر على أهداف داخل الولايات المتحدة، تمثل رموزاً باهرة في الحياة الأمريكية.

ومع هذا الحدث، دخل العالم مرحلة جديدة تحت شعار محاربة الإرهاب، وأطلقت الإدارة

الأمريكية يد قوات الاحتلال الإسرائيلية لارتكاب أبشع المذابح وعمليات القتل المنظمة ضد الفلسطينيين؛ وقاد الإرهابي أرييل شارون هذه الحملة، التي أسفرت عن نهر من الدم الفلسطيني، جرف في أتونه قيادات فلسطينية بارزة. وقد كان في تقدير قوى العدوان، أن تثمر تصفيتها هذه القيادات، إجهاضاً لحركة المقاومة لفترة طويلة.

وفي العام ٢٠٠٢، احتلت القوات الأمريكية والأطلسية أفغانستان، في ما بدا للوهلة الأولى أنه رد على تلك الهجمات.

**أثبتت القوى المقاومة أنها الفاعلة على الأرض، وأن ما ظهر من سيطرة الولايات المتحدة على البلدان التي احتلتها، ما كان إلا قصوراً بُنِيَتْ على الرمل.**

وفي العام ٢٠٠٣، تحركت القوات الأمريكية البريطانية لاحتلال العراق، تحت مزاعم كاذبة؛ من وجود أسلحة نووية لدى نظام صدام حسين، ومن وجود علاقات بين النظام وتنظيم القاعدة، الذي أسندت إليه على الفور المسؤولية عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

وظن الكثيرون وقد تم للولايات المتحدة ما تم، أنها أمسكت بزمام المنطقة ووضعت قواها على السكة التي تريد؛ كل قواها الرسمية الممثلة بالنظم العربية ومن يلوذ بها، وقواها الشعبية التي من المفترض أن تكون هذه الضربات قد أرهبتها، وأجهضت كل قدراتها الكامنة.

لكن في لحظة باهرة، ظهر أن كل هذا الظن مجرد وهم، وقد كشف هذا الوهم عن أفقه مرتين:

**الأولى** حينما اتخذ طريق العمل الديمقراطي لاختبار طاقات الأمة وخياراتها، وكانت الانتخابات العامة في فلسطين ميدان الاختبار الأول حيث نجحت قوى المقاومة، وتسلمت حماس «الإرهابية» السلطة التنفيذية والتشريعية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

**المرة الثانية** حينما كان الطريق هو المقاومة، مقاومة المحتل، في فلسطين، وفي لبنان، وفي أفغانستان، وفي الصومال. وظهر أن قادة البيت الأبيض يبنون قصوراً على الرمال في هذه البلدان؛ وأن ما بنوه من أنظمة ومن مؤسسات ومن تحالفات، مرتبط أشد الارتباط بوجود الاحتلال نفسه؛ وأن قوى المقاومة وجماهيرها هي القوة على الأرض، وهي الأكثر تأثيراً، وأكثر قدرة على الصبر وعلى الاستمرار.

**أما المرة الثالثة**، فكانت حينما أطلقت الولايات المتحدة يد العدو الصهيوني في التعامل مع المقاومة في لبنان، عبر عدوان تموز/يوليو ٢٠٠٦. فقد كشفت بشكل مخزٍ حدود ما يمكن أن تفعله القوة الطاغية، وحدود ما يمكن أن تفعله قوة المقاومة. ظهرت واشنطن، وتل أبيب، والنظم العربية التي كانت تنتظر نتائج هذا العدوان؛ ظهر هؤلاء جميعاً عراة، لا يستر عجزهم وبشاعة ما يقومون به سائر.

إن هذه التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والإسلامية المرتبطة بها، كان للقوى الإسلامية على اختلاف تجلياتها الفعل الأبرز فيها، واستعاد السؤال الأول جديته وأهميته،

وظهر أنه السؤال، أو الموضوعة الأجدر بالبحث، وبالمتابعة، وبالفهم العميق.

وأعتقد أن العناصر التي بنيت عليها المحاضرة قبل أكثر من أحد عشر عاماً، ما زالت تملك الأهمية نفسها، وتثير الجدل نفسه، وتغطي ساحة الاهتمام نفسها؛ بل إن كل التطورات المشار إليها عززت ما ذهبت إليه المحاضرة في ذلك الوقت.

لذا، فإن العناصر الرئيسية في هذا البحث هي ما قدم في تلك المحاضرة مع إضافات جزئية تتناول أهم المتغيرات الجديدة التي أتيت عليها من الزاوية التي تهتم هذا البحث فقط.

## مقدمة

لا تطمح هذه الورقة التي أتقدم بها إلى الإجابة عن التساؤل الذي جعلته الجهة المنظمة محددًا لمجال عمل الباحث. ورغم اهتمامي العلمي والعملية بمكونات هذا التساؤل، فإن طموحي أقل من التطلع إلى تقديم الإجابة المنتظرة؛ إن جلّ ما تتطلع إليه هذه الورقة، هو أن تقدم إضاءات مفيدة على مكونات هذا التساؤل، وتساعد على تصحيح أو تعزيز الرؤية لهذه الإشكالية الاجتماعية – السياسية.

وقد يكون من المفيد أن نبدأ رحلتنا في هذه المساهمة بفك الاشتباك في التساؤل المطروح «الحركات الإسلامية المعاصرة – ردة فعل، أم استجابة لتحدي؟».

إن المسافة بين حدي السؤال، رد الفعل والاستجابة، مسافة افتراضية، وتحمل معنى قيمياً وتقييمياً، وليست مسافة حقيقية أو موضوعية. فالاستجابة في حقيقتها وصف آخر لرد الفعل، واتباع طرفي التساؤل بعبارات الوعي، أو الوضوح – كأن نقول إن الاستجابة تتميز من رد الفعل بالوعي، أو الوضوح، فيما يتميز رد الفعل بالأنانية، والتسرع – أحكام قيمة، وليست أحكام موضوع، حكم يستند إلى معايير ذاتية يضعها الباحث، وليس إلى دلالات موضوعية يعززها الواقع وتعززها حركة عناصره.

وفي إطار تحرير هذا التساؤل والتدقيق فيه، لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن رد الفعل الناضج، وغير الناضج، حكم نسبي، وأحد وجوه نسبته أنه يتشكل بالقياس إلى ردود فعل القوى الأخرى في المرحلة نفسها، وفي الواقع نفسه. إن هذا يستدعي أن نقف أمام مجمل الحركة السياسية لنقيم حركتها ولنبيّن ما إذا كانت ردود فعل القوى القومية، أو الشيوعية أو الليبرالية في الفترة المعينة ناجحة أو لا. وأخيراً، فإن سؤالاً واقعياً لا بد من أن يتسلل إلى دائرة اهتمامنا: من يملك أن يحكم على وجود وفعل قوة معينة؟! إن الخارج والداخل بعموم المعنى أو خصوصه، لا يملكان القدرة على التوصل إلى حكم موضوعي يتصف بالشمول والحيدة، إلا بعد مرور الوقت الكافي؛ والقضية هنا لا تتصل بتوفر النية الحسنة عند الباحثين والدارسين، وإنما تتصل بإمكانية الرؤية عند هؤلاء، الرؤية المتحررة من ضغوط الواقع ومن انتماءاتهم فيه.

هذه الملاحظات أردتها مقدمة لمساهمتي، مقدمة وضعتها لهدف محدد هو التحرج في تكوين السؤال، والتواضع العلمي والعملية في صياغة الجواب.

## أولاً: عوامل تشكل التيار السياسي الإسلامي

١ - في آذار/مارس من عام ١٩٢٨، أسس الشيخ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين، وهي باتفاق الباحثين منبع كل الحركات السياسية الإسلامية في الوطن العربي، وذات امتدادات مؤثرة في العالم الإسلامي. وفي مطلع الثمانينيات، رصد بحث مقدم إلى أحد مراكز الأبحاث الأمريكية وجود ٨٤ تنظيمًا للجماعات الإسلامية في ثماني عشرة دولة عربية، تضم في عضويتها عدة ملايين من العرب. وفي تفصيل مدقق، ذكر أن في مصر ٢٦ تنظيمًا، وفي العراق ١٢ تنظيمًا، وفي سورية عشرة<sup>(١)</sup>. وإذا أخذنا في الاعتبار تطور أوضاع هذه الحركات السياسية الإسلامية في عموم الأقاليم العربية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، فإن الرقم المذكور في الدراسة يرتفع كثيرًا.

وبرصد سريع لمنحنى وجود وفاعلية هذه الحركات السياسية الإسلامية على مدى قرابة السبعين عاماً الماضية، فإننا نلاحظ بسهولة أن هذه الحركات تطورت في مراحل حتى صارت قوة رئيسية في المجتمع؛ كما في حالة الإخوان المسلمين في مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الصدام مع ثورة تموز/يوليو، وفي حالة الإخوان المسلمين الراهنة في مصر، أو حالة الحركات الإسلامية المسلحة في سورية ما بين ٧٥ - ٨٥، أو في حالة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في الثمانينيات، أو في الحالة الراهنة لحركة حماس والجهد الإسلامي في فلسطين المحتلة، أو حزب الله في لبنان. ثم إنها مرت بمراحل خفوت أخرى، دفع بها إلى حدود الهامشية في حركة المجتمع؛ ومع ذلك، فإن هذا الوجود لم ينته في أي مرحلة مرت بها الأمة منذ ولادة حركة الإخوان المسلمين قبل سبعة عقود.

وقد يستسهل البعض تفسير هذه الظاهرة المزدوجة، ظاهرة الاستمرار والانتشار، فيرجعها إلى التخلف الاجتماعي الذي يسم مجتمعاتنا، حيث في الانقسام الطبقي والنمو الطبقي الكثير من التشوه، وحيث الأيديولوجيات الاجتماعية فيها الكثير من الغموض. لكن التفسير السهل، تفسير عاجز عن كشف حيوية الحركة الاجتماعية، وأصولها، وهو تفسير مستعار وفق مناهج غريبة لا تعني شيئاً كثيراً في فهم الواقع العربي خصوصاً، وفي فهم الواقع الإسلامي، وواقع بلدان العالم الثالث عموماً.

إن أحداث التاريخ ودروسه تخبرنا أنه ما من قوة أو فكرة تأخذ مكانتها من حركة الجماهير، إلا وتكون قد جاءت لتلبي حاجة جماهيرية، أي جاءت متجاوبة مع شيء أصيل في حياة الناس. وبقدر ما تزيد مكانة هذا الشيء، بقدر ما تهتز له مشاعر الناس، وتفسح الأمة له في قلبها وعقلها وحركتها<sup>(٢)</sup>.

(١) «مستقبل الأصولية في العالم العربي في الثمانينيات»، مركز الأبحاث والتنمية، بينغاهان، نيويورك

(غير مطبوع).

(٢) أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، ١٩٦١ - ١٩٨٥ (القاهرة:

[د.ن.]، ١٩٨٥)، ص ٤٨١.

ما قدمت يؤكد أمرين:

**الأول** أن وجود القوى السياسية الإسلامية في الحياة العربية لم يأت تعبيراً عن حاجة مؤقتة، ولا رد فعل أولياً لحدث عابر، وإنما جاء لأن الواقع أفرز مهام ومواقع لم تستطع القوى الأخرى أن تقوم بها أو تغطيها.

**الأمر الثاني** أن هذا التعدد المستند إلى أصل واحد، يعني في ما يعنيه أن الحركة السياسية الإسلامية لم تستطع أن تستجيب للتحديات المطروحة، بشكل يتوافق مع تطلع كوادِر وجهود هذه الحركة.

٢ - في مؤلفه الذي وضعه بتكليف من الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم، يُرجع د. عبد العظيم رمضان<sup>(٣)</sup> جذور استجابة الفكر الإسلامي المعاصر لتحديات التغريب في المجتمع المصري، إلى كل من الشيخ محمد عبده «زعيم السلفيين المجاهدين»، والشيخ علي عبد الرزاق، الذي عمل على «مستوى التجديد العقلي في الإسلام».

وحينما يأتي ذكر الشيخ حسن البنا، مؤسس الإخوان المسلمين، فإنه يصف حركته بالحركة المتخلفة عن مستوى وتطلع كل من الشيخ محمد عبده والشيخ علي عبد الرزاق؛ ويفسر انطلاقة البنا بخوف طبقة أو قوة اجتماعية من الزوال، أمام تقدم حركة النهضة والتغريب؛ ويقول: «هذا الدور من أدوار الحركة السلفية شكل يختلط فيه الدين بمصالح طبقة تخشى أن تنقرض تحت زحف العلمانية». ويستجمع الكاتب ثقافته الماركسية ليقدّم لنا تفسيراً لمكونات هذه الحركة السلفية، بالحديث عن الأصول الاجتماعية لقوى هذه الحركة فيقول: «كان هؤلاء يندرون من أصول برجوازية صغيرة، وعمالية، وفلاحية، ممن عجزوا عن تحمل نفقات التعليم الباهظة التي فرضها الاحتلال البريطاني، واضطرت إلى الاتجاه إلى نوع التعليم الوحيد المجاني في ذلك الوقت، وهو الممثل في مدارس المعلمين ودار العلوم والأزهر».

هذا نموذج من التعاطي مع الحركات الإسلامية، قد يقدم لنا كمّاً معتبراً من المعلومات، لكنه في النهاية يوظف هذه المعلومات في إطار معارك ومواجهات يومية، وفي إطار موقف مسبق من هذه الحركات؛ مما يعطل أو يشوه إمكانية الاستفادة من هذه الدراسات في فهم هذه الحركات.

نموذج آخر نصادفه ونحن نتابع الكتابات في تاريخ الحركات الإسلامية، وفي تتبع جذورها الفكرية وتطبيقاتها العملية؛ وهو نموذج تغاضى متعمداً عن بعض عناصر هذا التاريخ، أو عن بعض جذور ومنابع أفكاره. وأصحاب هذا المنهج هم من أولئك المنتمين إلى هذه الحركات، الذين يريدون أن يصوغوا وقائع هذا التاريخ، بما يناسب حركاتهم أو يعزز مقولاتها؛ فيقعون في مأزق الانتقائية. فمثلاً، يتم الحديث عن فكر الإصلاح والتغيير عند جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، دون أن يسلط الضوء على حركة أحمد

(٣) عبد العظيم رمضان، جماعات التكفير في مصر: الأصول التاريخية والفكرية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

عرايى باعتبارها التجسيد العملى لهذه الأفكار، ودون تتبع جنبات الفكر القومى، والاجتماعى والتحررى عند هؤلاء المفكرين الإسلاميين، التى من السهل أن نتلمس أثرها فى مشروع النهضة العربية المعاصرة التى قادها جمال عبد الناصر.

كذلك يتم الحديث عن فكر الإصلاح والنهضة عند الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعتباره الجذر المعاصر للحركة الإسلامية فى الجزائر، دون التوقف عند الجوانب شديدة الوضوح فى فكره القومى العربى، وفى فكره التحررى، وفى نظريته الإسلامية الثاقبة إلى الحركة الصهيونية، وتفريقه بين الحركة الصهيونية والديانة اليهودية. والأمر نفسه نجده فى الحديث عن دور ومكانة الشيخ عبد العزيز الثعالبى فى الحركة الإسلامية التونسية، ورؤيته إلى القضية القومية، ودعوته إلى وحدة هذه الأمة، باعتباره «أن الوحدة العربية كيان عظيم ثابت غير قابل للتجزئة والانفصال»<sup>(٤)</sup>.

يعيد بعض المؤرخين نشوء الحركات الإسلامية فى مصر إلى حركة الإخوان المسلمين، وآخرون إلى الشيخ محمد عبده. إلا أن اللافت هو عدم ظهور هذه الحركات إلا فى الفترات الأخيرة من الاستعمار.

وعلى النهج نفسه، سمعت من يتحدث عن أن الشيخ محمود شلتوت رحمه الله قد تراجع وهو على فراش الموت عن جميع فتاويه وكتاباتة التى رافقت ثورة تموز/ يوليو<sup>(٥)</sup>، وسبق أن قيل الأمر نفسه عن د. مصطفى السباعى رحمه الله وكتابه اشتراكية الإسلام.

- إن المغالاة فى تقدير الوقائع، وفى النظر إلى الأحداث وصوغها، لتؤكد هذا التفسير أو ذلك؛ ليست سمة تُحيط بجميع الباحثين والمفكرين الملتزمين بهذه التيارات السياسية المختلفة (إسلامية، قومية، ليبرالية...)؛ وإنما هناك دراسات استطاعت أن تقدم قراءات ومعالجات، وأبحاث تتسم بقدر عالٍ من الموضوعية والرقى العلمى. وسوف نلتقى برجال علم وعمل من أمثال الشيخ محمد الغزالى ود. يوسف القرضاوى والشيخ راشد الغنوشى والمستشار طارق البشرى ود. رضوان السيد ود. محمد عمارة ود. أحمد صدقي الدجاني وغيرهم كثيرين ممن أعطوا فى هذا الميدان؛ ما يمكن من تقدير ليس فقط الإجابة الدقيقة عن التساؤل الأصيل، وإنما أيضاً الانطلاق إلى خطوة أكثر تقدماً، خطوة تمهد لإعادة جمع طاقات الأمة وقواها لمواجهة تحديات المرحلة.

والتحرر من المغالاة والاستقرار عند حقيقة أن الحركة السياسية الإسلامية إنما جاءت استجابة لتحديات موضوعية، يفسح المجال أمامنا للبحث فى مكونات هذا التحدي وطبيعته.

هل إلغاء الخلافة الإسلامية من قبل كمال أتاتورك عام ١٩٢٤، وفشل المؤتمر الإسلامى

(٤) مسعودة مسعود بوالخضرة، معد، الشيخ عبد العزيز الثعالبى ودوره فى الإصلاح الإسلامى

(بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥).

(٥) عبد المنعم النمر، الاجتهاد (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨١).

الذي دعا إليه علماء مصر للنظر في قضية الخلافة (قيل وقتها إن انعقاده جاء خلال طموح الملك فؤاد ليكون خليفة المسلمين!)؛ هما السبب في ولادة جمعية الإخوان المسلمين؟ قد يكون لهذا الحدث دور ما، لكن لننتبه إلى أن فشل المؤتمر الإسلامي في القاهرة مؤشّر على أن نظر السلطات الرسمية والدينية إلى هذه القضية لم يكن جاداً. ثم إن مصر بعلمائها ومثقفها تعلم أكثر من غيرها أن قضية الخلافة الإسلامية العثمانية كانت وهماً، على الأقل منذ مطلع هذا القرن، وأن الشريف حسين بن علي كان آخر المنتفضين على الخلافة، بعد أن فعلها المصريون زمن محمد علي، والوهابيون والسنوسيون والمهديون، وبعد أن طعن فيها أئمة الإصلاح (الأفغاني، الكواكبي، محمد عبده).

لقد أدرك الشيخ حسن البنا رحمه الله هذه الحقيقة، لذلك نراه في أحاديثه يتعرض إلى وحدة العرب وإلى الأخوة الإسلامية. وحينما يأتي الحديث عن الخلافة، فإنه يرجعها إلى أساسها «الإسلامي العربي»؛ بل إن الشيخ البنا رحمه الله يقدم نفسه باعتباره «إمام المسلمين، وإمام الناس»<sup>(٦)</sup>.

هل وقوع البلاد العربية تحت نير الاستعمار الغربي، وانكشاف هشاشة الرابطة العثمانية، وبروز حركات التحرر الوطني على المستوى الدولي؛ كانت هي الدافع إلى ظهور الحركات السياسية الإسلامية في العصر الحديث؟ لا نستبعد أن يكون لها دور ما، لكن مما لا شك فيه أن نقطة البدء في ظهور هذا النوع من الحركات (حركات التحرر)، لم يكن إقامة حركة سياسية منفصلة السمات والطبائع عن إطارات ومظاهر العمل السياسي الوطني، وإنما جاءت هذه الحركات كجزء أصيل من حركة مقاومة الغزو الغربي. ومن هذا المفهوم، نستطيع أن ندرك مكانة ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي، وثورة عمر المختار في ليبيا، ودور الشيخ عز الدين القسام في سورية أولاً ثم في فلسطين، ونشاط جمعية العلماء المسلمين في الجزائر ودور الإمام عبد الحميد بن باديس فيها، ونضالات وحركة الشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس.

إن أياً من هذه الحركة والظواهر حينما انطلقت، لم تكن تستهدف إنشاء حركة حزبية تضاف إلى ما هو موجود؛ وإنما كانت تهدف خلق تحرك سياسي أو فكري أو عسكري يستطيع أن يجمع الأمة كلها، بمختلف أحزابها ومشاربها. وكان الإسلام والعروبة وهدف الاستقلال هي الأهداف التي تسعى إليها، كما إنها لم تكن تستهدف أن تكون بديلاً من أحزاب وطنية قائمة، وإنما روحاً تبث في كل المجتمع وتكويناته.

٣ - كذلك، فإن مما يجدر التوقف عنده، أنه لم يسجل في العصر الحديث ولادة أي حزب سياسي إسلامي رداً على الغزو الغربي للوطن العربي، أو لهذا الشطر أو ذاك من السلطنة العثمانية.

إن الغزو الفرنسي لمصر ختام القرن الثامن عشر كان فاتحة التوجه الغربي لوطننا،

(٦) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ (رؤية من الداخل)، ٣ ج (القاهرة: دار الدعوة، [١٩٨٢]).

وتبع ذلك احتلال القوات الفرنسية للجزائر عام ١٨٣٠، ثم توالى تدفق القوات الاستعمارية. وحينما أمكن تحرير الوطن العربي من الاستعمار الغربي المباشر برحيل القوات الفرنسية عن الجزائر عام ١٩٦٢، فإنه كان قد مر قرابة مئة وخمسة وستين عاماً على تجربة الوطن العربي مع المستعمر الغربي، ومع ذلك لم تسجل ولادة حزب ديني، وإنما سجلت ولادة أحزاب سياسية وحركات مقاومة شعبية مسلحة أو سلمية، وحركات إصلاح ديني كانت تغمر الجميع بردائها. وكان علماء الدين الإسلامي منبثين في كل هذه الحركات والمظاهر، شأنهم في ذلك شأن القادة العسكريين وأصحاب القلم من الشعراء والخطباء والكتاب؛ والملاحظة نفسها تصدق حينما نتحدث عن الغزو الصهيوني لفلسطين ومشروع إقامة الكيان الإسرائيلي.

إن الحياة العربية شهدت أشكالاً عديدة من المقاومة المادية والفكرية والمسلحة، وعلى مدى هذه المقاومة لم تتشكل أحزاب إسلامية كرد على هذه الغزوة، وحينما اندفعت حركة الإخوان المسلمين لإرسال متطوعين لمحاربة الإسرائيليين، فإن ذلك كان جزءاً من نشاطها العام. ويرصد زياد أبو عمرو علاقة جماعة الإخوان المسلمين بفلسطين، فيقول «إنها بدأت منذ عام ١٩٣٥ حينما زار عبد الرحمن البنا - شقيق حسن البنا - فلسطين، والتقى بالحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى في ذلك الوقت»<sup>(٧)</sup>. ولم نسمع بأحزاب إسلامية أنشئت للرد على الغزوة الصهيونية إلا في مرحلة متأخرة جداً، وبالتحديد في عام ١٩٨٠، التاريخ الرسمي لتأسيس حركة الجهاد الإسلامي على يد الشهيد فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة.

إذا صح ما ذهبنا إليه من تقليل أثر تلك العوامل في ولادة الحركة السياسية الإسلامية الحديثة ممثلة بالإخوان المسلمين، فإن ما يجب أن نلاحظه هو أن هذه الحركة ما إن ولدت حتى انتشرت وامتدت بسرعة، وغطت مصر ثم بدأ تأثيرها يمتد إلى خارج مصر. ولم تكن في بداية انطلاقها تقدم نفسها باعتبارها حزباً من أحزاب الأمة، وإنما باعتبارها روحاً لهذه الأمة، تبث فيها عوامل الخير، وتدفع عنها الأوبئة الفكرية والاجتماعية؛ واستطاعت بهذا المعنى أن تستعيد وصل العلاقة بين المدن باعتبارها مراكز للثقافة والتفكير، والريف بمختلف مكوناته.

إن هذه السمات تدل دلالة واضحة على أن هذه الحركة استطاعت أن تجمع لنفسها عناصر النجاح الثلاثة:

**العنصر الأول** أنها جاءت لتلبي حاجة فعلية عند عموم الأمة، وقد يرى البعض أن هذه الحاجة كانت الرد على هزيمة مشروع ثورة ١٩١٩، وعجز الوفد عن تحقيق ما أُمل منه. لكنني أعتقد أن الأمر كان أبعد من ذلك، وأنه يمس مباشرة مسألة البحث عن هوية المجتمع الذي بدأ يصحو على طبول الأيديولوجيات المختلفة، والآراء والأفكار المتصارعة، التي كان كل منها يجسد مصالح وقوى اقتصادية واجتماعية يقوى عودها، وتتميز ملامحها ببطء لكن بوضوح وثبات.

(٧) زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة [بيرزيت]: جامعة بيرزيت،



إن الاتجاهات الليبرالية والشيوعية والفاشية والإقليمية، كانت تنمو في هذا المجتمع، وكان لها كتابها ومفكروها، ومنابرها، وكانت ترفع أو تجسد مطامح معينة. ورغم أن هذه جميعها كانت حركة على السطح، حركة مدن ليس لها امتدادات فعلية في عمق المجتمع المصري؛ إلا إنها بحكم آلية الدولة الحديثة، كانت تمسك بزمام التوجيه السياسي، والثقافي، والاقتصادي.

لقد جاء الإخوان المسلمون عند هذه النقطة ليكونوا المعادل لهذه الحركات والتوجهات التي كان لكل منها طموح وتطلع تصطدم بشكل أو بآخر مع السلطة العليا الحاكمة، وعند هذه الزاوية نفهم لماذا رأى فيهم القصر ولفترة طويلة عنصر قوة له، ولماذا كانت حكومات الأقلية تقوى بهم في مواجهة حزب الأغلبية «الوفد»<sup>(٨)</sup>.

**العنصر الثاني** أنها استخدمت، في توسلها لهذا الغرض، اللغة، والمفاهيم، والأفكار التي يتكون منها المخزون الثقافي الشعبي. لقد استخدمت المعرفة الشعبية المتأصلة والبسيطة وعملت وهي تستخدم هذا المخزون على تحريره من كل المعوقات المذهبية والطائفية، وجعلت من نفسها نقطة اللقاء لكافة هذه المذاهب والطرق، وصاغت من هذا كله مشروع توحيد إسلامي.

**العنصر الثالث** أنه قد توفرت لها قيادة فذة، استطاعت أن تنطلق فيها مرحلة إثر مرحلة، وأن تعبر بأمان مخاطر، وانقسامات، وضغوط مراحل النمو الأولى. والدارس لتاريخ هذه الحركة في ربع القرن الأول من عمرها، سوف يقف على محطات تثير الحيرة، أو الريبة، أو الدهشة؛ ولن نجد تفسيراً لهذا كله إلا من خلال فهم طبيعة هذه القيادة: البسيطة، الأسرة، والصلبة؛ وإلا من خلال فهم تحليلها ورؤيتها لهذه المرحلة.

٤ - هذه العناصر الثلاثة كان من شأنها تحويل هذه الحركة إلى حركة ينتمي إليها، وتتقوى بها جميع عناصر ومكونات الأمة. وعند نقطة ما في تاريخها، تغلبت الطبقية الحزبية العقائدية للمرحلة على طبيعتها الشعبية الإسلامية الجامعة، وتحولت الحركة إلى مجرد قوة سياسية حزبية تتصارع مع القوى الأخرى، وتحول الإسلام إلى أيديولوجيا في مواجهة الأيديولوجيات الأخرى، من فاشية، وليبرالية، وماركسية؛ وبهذا المعنى، صار مفروضاً على مفكري هذه الحركة أن يلاحقوا أفكار هذه التيارات ليفندوها ويقدموا البدائل لها.

إن هذا التيار الإسلامي لم يستطع أن يجري التعديل والتقويم والترشيد، وهي أمور لازمة لهذه القوى والتيارات، ليتحول لقاءها بالأفكار الوافدة من لقاء استعارة وتبعية، إلى لقاء تمثل واستيعاب لحقائق إنسانية، ومعرفية. وأدى هذا القصور في عمل هذا التيار إلى تحوله إلى حزب وتيار مقابل الأحزاب والتيارات الأخرى، وأصبح الإسلام بهذا المعنى أو عند هذه المجموعة حزباً سياسياً له عضويته، وهيكله، وقيادته، وقسمه؛ وصار التعامل معه يأخذ هذا المعنى، وهذه هي الخسارة الكبرى في الحياة العربية. ومن المفارقات أن الخسارة تولدت من حاجة موضوعية، ومن وظيفة كان على الفكر الإسلامي، والحركة الإسلامية، أن يقوموا بها؛ وإضافة إلى هذه المفارقة، فإن هذا التيار السياسي الإسلامي، وقد صار حزباً، صار مطالباً بأن

(٨) عبد الحليم، المصدر نفسه، ج ١: ١٩٢٨ - ١٩٤٨.

يواجه ويرد على مختلف القضايا والإشكالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمعرفية. ولأن عموم الفكر الإسلامي كان في حالة جمود، ظهر هذا الحزب، وكأنه الجناح السياسي للقوى الرجعية والملكية والدكتاتورية في هذا الوطن، وسقط أمام شعارات الديمقراطية، والحرية، وتعدد الأحزاب، والإصلاح الزراعي، والتأميم، والعدالة الاجتماعية، والوحدة القومية.

لقد كان بإمكان هذا التيار السياسي - الفكري، أن يتحول إلى قوة عظيمة تصحح وتغذي وتوحد أحزاب الأمة وقواها، ليكون اختلاف هذه وتصارعها يجري تحت مظلة الوحدة، والقيم الجامعة الدينية والقومية والوطنية؛ لكن ذلك لم يحدث. وفي مرحلة لاحقة، حينما جرى الصدام بين هذا التيار وثورة تموز/ يوليو، أمكن لقوى عربية وإقليمية ودولية، أن تستثمر هذا الصدام، وأن تضع قوة هذا التيار وحركته في إطار أهدافها وأنشطتها.

إن الذين يصنعون التسوية مع العدو الصهيوني منذ مطلع السبعينيات، وحتى الآن، والذين يتسابقون لتهيئة المجتمع العربي أخلاقياً، وسياسياً، واقتصادياً، لموجبات هذه التسوية؛ كانوا هم أنفسهم الذين استخدموا قوة هذا التيار وحركته لمواجهة حركة الثورة.

إن فرصة عظيمة ضاعت على الأمة، حينما اصطدم هذا التيار بثورة تموز/ يوليو، وكان من نتائج هذا الصدام أن الثورة نفسها التي خاضت أعظم وأبهى المعارك، لم تستطع أن تستكمل إطاراتها الفكرية، وأن تعيد بناء هياكلها القانونية على أساس التحرر من البناء القانوني الغربي، واستعادة البناء القانوني الإسلامي؛ وكان هذا واحداً من عوامل النقص فيها، أو ثغرة من الثغرات التي أحاطت بعباءاتها.

لقد كاد صوت هذا التيار السياسي الإسلامي يغيب عن مختلف مواقع الفعل الإيجابي العربي مع هج ثورة تموز/ يوليو، وما استطاعت أن تحركه في جموع الأمة. وظهر واضحاً أن المشروع النهضوي لهذه الثورة، والسلوك اليومي، والقيادة المشخصة؛ استطاعت جميعها أن تصل إلى عمق خزانات الوعي الشعبي لهذه الأمة وأن تحركها. ولم تكن الثورة في حركتها هذه بعيدة عن الإسلام - وطبعاً لم تكن مناهضة له - وإنما لم تكن متأطرة فيه، لاعتقادها بأن الإسلام دين المجتمع، الذي لا يحتاج إلى سلطة تفرضه، وإنما يكفيها أن ترعاه، وكان الأزهر الشريف هو الجهة المؤتمنة على هذه المهمة<sup>(٩)</sup>. وقد سعت الثورة إلى جعل الأزهر قادراً على حمل عبء هذه المهمة في المرحلة الجديدة.

إن هذه النظرة التي اعتمدتها الثورة للمسألة الإسلامية، كانت هي السائدة عبر قرون طويلة؛ وكانت كافية، ولم تكن تثير أي إشكالية. لكن في قرن الأيديولوجيات وصراع الأفكار، كان مطلوباً من الثورة أن تؤصل إسلامياً جميع أفكارها، وهذا ما لم يتم إلا جزئياً؛ ويبدو أن الصراع الذي أشرت إليه بين الثورة والتيار السياسي الإسلامي، وما رافقه وأحاط به من تحالفات، أعاق إتمام هذه المهمة.

(٩) مخلص الصيادي، «الأزهر وتاريخ تطوره» (رسالة ماجستير، بيروت، ١٩٨٥).

٥ - تُجمع قيادات أمريكية، وأطلسية، وإسرائيلية، على أن الإسلام السياسي هو الخطر الراهن على استقرار العالم في مرحلة مابعد الحرب الباردة<sup>(١٠)</sup>. وحينما انعقد مؤتمر شرم الشيخ في آذار/مارس من عام ١٩٩٦، أرادت له هذه الأطراف أن يكون مؤتمراً لمكافحة هذا الإسلام السياسي، تحت اسم «محاربة الإرهاب». ولا يخفى أن أهم محرك لهؤلاء هو الجانب الإسرائيلي، وأن العمليات الاستشهادية التي قامت بها قوى الجهاد الإسلامي في فلسطين المحتلة، كانت هي الدافع المباشر إلى عقد هذا المؤتمر.

ولم يقتصر حضور هذا المؤتمر على هذه الأطراف، وإنما كانت مجموعة من القيادات العربية في مقدمة الحضور؛ وهي في هذا لا تعبر عن استجابتها لرغبة أمريكية فحسب، وإنما

**كان بإمكان الإسلام السياسي أن يكون المظلة التي تعمل تحتها التيارات الأخرى؛ إلا أنه وجد نفسه تياراً منافساً لها.**

تعبر عن اقتناعها بأن صوراً من الإسلام السياسي تشكل تهديداً فعلياً لسلامتها، وأمنها واستقرارها، ومن هذا المنطلق حضرت مصر وبفاعلية، وكذلك السلطة الفلسطينية، والجزائر، والعربية السعودية، ودول أخرى عديدة. إن الإشكالية الحقيقية والمستفزة، لا تتولد عن مجرد انعقاد هذا المؤتمر ولا عن حضوره، وإنما عن

انعقاده تلبية لحاجة إسرائيلية أمريكية في المقام الأول، وأيضاً عن انعقاد وانفضاضه دون تحديد لمعنى الإرهاب. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العالم لم يتفق على معنى الإرهاب، وكذلك البلدان العربية ووزراء الداخلية فيها، لقد ظهر واضحاً أن هذا المؤتمر إنما كان يقصد بكلمة الإرهاب قوى المقاومة المسلحة للاحتلال الصهيوني، وقوى مقاومة الهيمنة الأمريكية.

إننا نتابع يومياً مظاهر للصراع المسلح بين سلطات عربية وتنظيمات مسلحة إسلامية في مصر، وفي الجزائر، وفي تونس، وفي المغرب، وفي موريتانيا، وفي بلدان عربية أخرى. وتبدو ساحة الصراع ممتدة عالمياً من الولايات المتحدة إلى باكستان، وتظهر أمامنا أسماء، ورايات تتحدث عن الأفغان العرب - الذين أطرت حركتهم لاحقاً تحت اسم تنظيم القاعدة - والجهاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية، والتحرير الإسلامي، وغير ذلك من أسماء قد لا نستطيع إحصاءها. وترتفع أصوات تتحدث عن إرهاب الفكر وعن الردة وعن قوى الظلام، وحينما نحصي أرقام قتلى وصرعى هذا الصراع، فإن الناتج مخيف.

لم تعد هناك حرب باردة حتى نقول إن ما نشهده على أرضنا أثر من آثار تلك الحرب، وأجزم أنه من قبيل التهويل إرجاع هذا الصراع إلى دعم من هذه القوة الإقليمية أو تلك. فلا إيران، ولا سورية، ولا ليبيا في مرحلة سابقة، ولا السودان، ولا العراق قبل الاحتلال، وهي البلدان المتهمة أمريكياً بالإرهاب، تملك القدرة على تحريك كل هذه العواصف، وعلى خلق حالة من التوتر تستدعي اجتماعاً دولياً لمحاربة ما يدعون أنه الإرهاب، ثم حركة دولية

(١٠) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار

لمواجهة ما اعتبروه إرهاباً؛ فمن أين ينبع هذا الفيض من القوى، والوقائع، والأفكار؟! إن منطق العلم يدعونا إلى النظر إلى الداخل بحثاً عن إجابة شافية، وعند هذه النقطة بالذات، نستعيد التساؤل الأول حول الحركات الإسلامية: هل هي رد فعل، أو استجابة لتحدي؟! وقبل أن أخوض في الإجابة المباشرة، فيني أوطئ لحديثي بثلاث ملاحظات:

**الملاحظة الأولى** أن ظاهرة القوى السياسية الإسلامية ما كانت لتلفت الانتباه أو تستدعي البحث، لولا أن لها قوة وشأناً، وأنها تلقى تجاوباً جماهيرياً. فالنظم والأجهزة الحاكمة، ومراكز الأبحاث، وأصحاب الشأن والقرار؛ لا يلتقون ويجتمعون للترف، وإنما لمواجهة الأخطار، والأحداث الجارية أو المتوقعة، ولرسم السياسات الواقعية.

**الملاحظة الثانية** أن القوى السياسية الإسلامية تقسم من حيث الممارسة، والأفكار إلى تيارين: أحدهما يعتمد التكفير، والكفاح المسلح، و«الإرهاب»، في مواجهة السلطات القائمة، وفي مواجهة معارضيه حتى من أصحاب الرأي والفكر؛ وثانيهما يعتمد العمل السياسي السلمي والدعوة والمجاهدة من خلال الأطر القانونية والدستورية. وإذا كنا نجد الآثار الاجتماعية الشديدة السلبية التي تخلفها أفعال وممارسات التيار الأول، فإن ما يجب أن نسجله هنا أن التيار الثاني يعتمد رؤيتنا هذه نفسها.

إننا ندرك أن التيار الأول يتغذى من التيار الثاني، وليس هذا من قبيل التواطؤ بين التيارين وإنما هو تعبير عن طبيعة الأشياء، ومن جهة أخرى هذا مؤشر على فشل السياسات الرسمية المتبعة في التعامل مع هذه الظاهرة.

ثم إن هناك تياراً إسلامياً ثالثاً جمع بين المنهجين معاً، وخص الكفاح المسلح والجهاد بالتعامل مع المحتل، والحوار والعمل السياسي في مواجهة تناقضات العمل الوطني الداخلي؛ وهذا شطر نجده بوضوح وبحسم في فلسطين ولبنان، وهذا التيار الثالث يحتاج إلى وقفة خاصة، وتقدير خاص.

**الملاحظة الثالثة** هي أننا في حديثنا عن هذه القوى، نقدم وصفاً ولا نقدم تقييماً، نتحدث عن المحرك والمولد، وليس عن المشروع، نحاول أن نقدم جرعة وعي سياسي، وليس موقف إدانة أو تأييد. ومن هنا، فإذا كنا نتابع الأعمال الدامية، والمناقضة لما نعتقده الحق والعدل الذي يأمر به الإسلام مما تقوم به جماعات إسلامية، فإننا مدعوون إلى أن نتذكر أن هذا لم يتم في الغالب إلا بعد تحولات حادة وخطرة أقدمت عليها السلطات الرسمية في هذا البلد أو ذاك، وبعد أن قُطعت مسيرة التحول الديمقراطي، أو حُجرت أو عُطلت.

## ثانياً: عوامل نهوض التيار السياسي الإسلامي

بعد الإطالة التي قمنا بها على عوامل تشكل التيار السياسي الإسلامي، والملاحظات الثلاث التي وطأت بها قبلاً؛ فإنني أزعّم أن ظاهرة نمو وانتشار الأحزاب والحركات الإسلامية التي تشهدها أمتنا في هذه المرحلة، جاءت نتاج تفاعل سبعة من العوامل.

وفي كل هذه العوامل السبعة - كما سنرى - تفاصيل ومكونات دعمت وعززت اتجاهات العنف لدى التيار السياسي الإسلامي، وسوف نفق وقفات قصيرة عند كل عامل من هذه العوامل:

## ١ - هزيمة مشروع النهضة الناصري

وهو المشروع الذي مثلته ثورة تموز/يوليو، والمسيرة التي قادها جمال عبد الناصر. وقد يحلو للبعض أن يشير إلى أن هذه الهزيمة قد تمت حينما وقع عدوان ٦٧؛ أو الضربة العميقة الأثر التي سبقتها، وتمثلت في جريمة انفصال سورية عن مصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١. لكن هذه وتلك كان يمكن أن تكون من النكسات في مسيرة الثورة، وبدأت في هذه الحدود فقط حينما استعادت الأمة روح المقاومة بعد أيام قليلة من عدوان ٦٧، وبدأت عملية إعادة بناء القوات المسلحة، ودخلت مصر السنوات الثلاث من حرب الاستنزاف، وتغير الوضع العربي كله، وكانت معركة التحرير قاب قوسين أو أدنى؛ وتقول الوثائق المؤكدة إن حرب التحرير كانت مقررة في النصف الأول من عام ١٩٧١<sup>(١١)</sup>.

لقد هزم مشروع النهوض العربي فقط حينما ألفت القيادة المصرية - وهي آنذاك قيادة الرئيس الراحل أنور السادات - بمصر في أحضان الخيارات الأمريكية، وأجهضت نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر، وأقامت الصلح مع العدو الصهيوني، وجعلت معاهدات الصلح هذه معاهدات ممتازة أعلى من سواها، وضابطة لسواها.

هذه الحقيقة استتبعَت مباشرة عمليات هدم منظمة لكل أسس وقواعد البناء في عهد جمال عبد الناصر، وخلال خمس سنوات من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٨، صار للحياة في مصر وجه آخر، الصحيح صار خطأ، والخطأ صار صحيحاً، الحركات الشعبية صارت انتفاضة محرمة، والعدو الصهيوني صار صديقاً، ولم تكن هذه مجرد تغييرات في المواقف السياسية أو التحالفات الخارجية، وإنما كانت أحد وجوه عملية التغيير الشاملة.

في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧، خرجت عموم الجماهير تنادي بالعودة إلى ذلك المشروع النهضوي، وكانت هذه آخر مرة تخرج فيها الجماهير على هذا الشكل، وقد غُيبت هذه الجماهير لاحقاً بفعل السياسات الاقتصادية، والإعلامية، والسياسية المبرمجة، التي لجأ إليها النظام المصري بدعم النظام النفطي العربي، وكان طبيعياً أن تلجأ الجماهير إلى دينها لتستمد منه العون على مواجهة هذا الزلزال.

لقد أدخل زلزال الاتجاه نحو أمريكا وإسرائيل الأمة، وأجبالها الصاعدة، في حالة من انعدام الوزن؛ وظهر أن القيم والمفاهيم والعلاقات التي أنشأتها الثورة أو دعت إليها، قد هزمت بفعل الرجال أنفسهم الذين عملوا أو ظهر أنهم عملوا على تثبيتها في وقت سابق.

(١١) مذكرات الفريق أول محمد فوزي، وزير الحرب الأسبق: حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، سلسلة مذكراتي (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١).

## ٢ - افتقاد النظام العربي للمشروعية

يبدو هذا نتيجة من نتائج هزيمة مشروع النهضة القومي، لكن الأمر أوسع مدى من مجرد الهزيمة. فمجمال النظام العربي - وأنا هنا لا أتحدث عن إقليم بعينه - لم يستطع بعد أن هزم المشروع القومي أن يقدم مشروعاً بديلاً.

كان مستحيلاً على النظام العربي أن يتبنى مشروعاً إسلامياً بديلاً، ذلك أن أي مشروع إسلامي لن يكون بديلاً - حتى لو ظن أصحابه أنهم يقدمون البديل - وإنما هو بالضرورة سوف يحمل جوانب من المشروع القومي في مقدمتها الاستقلال عن الغرب، والصراع مع الكيان الصهيوني، وتحرير الاقتصاد الوطني؛ ذلك أن انقضا القوى المناهضة لمشروع النهضة على هذا المشروع ما كان بسبب عيوب المشروع النهضوي التي قد يراها أصحاب التيار السياسي الإسلامي، وإنما كان بسبب جوانب الصحة فيه؛ وهذه العناصر من أهم جوانب الصحة فيه.

إن كل المفكرين والباحثين العرب والإسلاميين والقوميين وغيرهم، يعترفون أن من أهم أسباب الأزمة العامة التي تحيط بالمجتمع العربي، افتقاده لمشروع جامع يحرك قوى الأمة، وظهور الأقاليم العربية في حالة من التبعية العارية: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والروحية.

لقد رسم النظام الدولي أمكنة محددة للعرب على خارطته، ولم تتعد هذه الأمكنة «صناعة السياحة»، وإخضاع الاقتصاد لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وحشر الجميع في مسارات التعاون الإقليمي والدولي الذي يفسح المجال لتفاعل الثلاثية المدمرة: مال النفط، واليد العاملة العربية الرخيصة، والعنصرية الإسرائيلية المزعومة<sup>(١٢)</sup>؛ وهذه عماد الشرق الأوسط الجديد أو الكبير. وقد صار واضحاً، أن الجانب العربي، ممثلاً بالنظام العربي، ليس فقط يسير في هذا الاتجاه، وإنما أيضاً فقد أي إمكانية موضوعية لأي خيار آخر، ولا نقول هذا من قبيل تأكيد ألفاظ معينة، وإنما لأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها النظام العربي منذ أواسط السبعينيات أعادت جمع وتوزيع ثروة المجتمع على قاعدة الإثراء غير المشروع، وتوسعت مقابل ذلك طبقة الفقراء والمهمشين.

لقد تم تهميش التعليم وإسقاط القيم والمفاهيم التي تعلي شأن العلم، وعادت مرة أخرى القيمة الرئيسية للمال بغض النظر عن مصادره، ووجد جيش من المتعلمين أنفسهم وقد تخلت عنهم دولهم، وتواطأ عليهم مجتمعهم. ومرة أخرى جرى بشكل منظم تحطيم القيمة أو الرافعة التي نهضت بالطبقات الفقيرة في المجتمع في الخمسينيات والستينيات، وأتاحت أمامها آفاقاً من التطور الاجتماعي والاقتصادي لا حدود لها، بدا أن القيم التي تسير هذا التحول وتقيم له قواعده تعزز قيماً مناهضة لقيم المعرفة الدينية والتاريخية التي يتشكل منها المخزون الثقافي الشعبي لهذه الأمة.

(١٢) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

إن حالة من التغريب تولدت داخل مجتمعاتنا خلال العقدين الماضيين، وأفسحت هذه الحالة المجال واسعاً لبروز ظاهرة الهجرة داخلياً، الهجرة إلى الداخل الإسلامي، والقطيعة مع هذا المجتمع الجديد. ومن الخطأ اعتبار هذه الحالة حالة مرضية، أو نتاج ثقافة ضحلة؛ وإنما يجب النظر إليها باعتبارها رد فعل مباشر وعفوي تلجأ إليه الشعوب في كل مرة تشعر فيه بالخطر يقترب من هويتها الخاصة، وهوية العرب هي مزيج من تفاعل العروبة والإسلام.

إن الشرق أوسطية كمفهوم واستراتيجية<sup>(١٣)</sup> شيء مناقض للعروبة كمفهوم، واستراتيجية؛ وكان من المفارقات المؤلمة أن يمتنع أصحاب القرار العرب عن الاجتماع تحت مظلة العروبة، ويسارعوا ركضاً إلى الالتقاء تحت المظلة الشرق أوسطية. وقد يبدو أن هذا المفهوم وليد مرحلة متقدمة أعقبت حرب الخليج الثانية، لكن التدقيق في جوهر هذا المفهوم وفي السياسات التي تستند إليه، سوف يجده حاضراً في العقل السياسي العربي منذ فترة طويلة وعلى الأقل منذ خيار كامب ديفيد.

والشرق أوسطية كما تصادم العروبة، فإنها تتصادم بعنف مع الإسلام، ولا أتحدث هنا عن الإسلام فلسفياً أو عقائدياً، وإنما أتحدث عن الإسلام بالمفهوم البسيط الموروث الذي يشعر به كل عربي مسلم، كما يشعر بوجه من أوجه كل عربي غير مسلم.

وكان واضحاً منذ أن طرح رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق والرئيس الراحل للكيان شيمون بيريس رؤيته للنظام الشرق أوسطي، أن تمرير هذه الرؤية يحتاج إلى تدمير كل مفهوم إسلامي، وإلى تغيير أو تغييب مفاهيم وأفكار ونصوص تمثل مقدسات عن المسار العام للإسلام وللأمة العربية والإسلامية.

وبمثل ما أصبح مألوفاً أن نتابع على شاشات التلفزيون وفي وسائل الإعلام لقاءات واجتماعات القادة السياسيين العرب بنظرائهم الصهاينة، فإنه صار مألوفاً أن نتابع مشاهد حميمة لعلاقات هؤلاء القادة أو زوجاتهم بالمنظمات الاجتماعية الصهيونية، أو المتولدة عنها (الحركة الماسونية، نوادي الروتاري، نوادي الليونز). إن هذا يصادم الوجدان الشعبي بشدة، ويعطي مصداقية لكل الطروحات التي يتقدم بها قادة التيار الإسلامي، ثم امتد الأمر إلى الماضي في تنفيذ رغبات أعتى قيادة شهداها البيت الأبيض في مناهج التعليم الديني والقومي في بلداننا، بما يعزز توليد فكر ديني مهادن ومستسلم. ولعل ما تابعناه جميعاً في إطار مؤتمرات مهرجانات «حوار الأديان»، يندرج في هذا المضمار؛ لقد ظهرت حالة من الموالات بين النظام العربي ومراكز القيادة في الغرب وفي الكيان الصهيوني، ولا شك في أنه من الصعوبة بمكان أن يقتنع المواطن العربي بأن هذه الموالات تتوافق والعقيدة الإسلامية، أو أنها تستهدف أو توفر مصلحة عربية. ومما يثير ضمير المتابع العربي، أن هذا التوافق والموالات يأتيان في وقت يشهد فيه الوطن حالة من الغليان الداخلي، والضغط والصدام؛ وفي مرحلة من العتو الصهيوني

(١٣) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية»،

المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٥٤ - ٦٦.

والأمريكي لا مثيل لها، وشواهد حصار غزة، ومذابح العراق، وما يحدث في الصومال وأفغانستان، لا تحتاج إلى مزيد.

### ٣ - انتشار فلسفة العلمانية ومظاهرها

قُدمت العلمانية بشكل ما باعتبارها البديل القادر على تجنيد النظام العربي بالقوة على مواجهة افتقاده لمشروع النهضة السابق، وأيضاً بالقوة القادرة على مواجهة نمو التيار السياسي الإسلامي. واعتمدت هذه العلمانية كخطط اجتماعية، اقتصادية، وترك لأجهزة الإعلام، وأحزاب السلطة، والأحزاب العلنية لعلمانياتها؛ أن تتولى بسط وترويج الأساس المعرفي لهذه العلمانية.

إن تبعية الأنظمة العربية للغرب حقيقةً لمشروعية مفقودة، وانتشار العلمانية بوجهها الغربي، بالإضافة إلى توقيع كامب ديفيد؛ أسهمت في نهضة الإسلام السياسي.

ونستطيع أن نقرر هنا أن العلمانية أصبحت مصدراً لتفتت المجتمع، وفي الوقت نفسه منبعاً لتوليد الأحزاب الدينية، وبذلك عملت العلمانية في واقعنا العربي الإسلامي في الاتجاه المعاكس لما افترضته نظرية العلمانية، التي حين قال بها أصحابها، زعموا إنها شرط لبناء المجتمع الحديث، مجتمع المساواة والحرية والتقدم، وإنها شرط لتخليص هذه المجتمعات من الطائفية، والانقسامات غير الصحية، والأوهام المعرفية.

ويبدو لي أن المنادين بالعلمانية لم يستطيعوا أن يرصدوا الفارق بين عمل العلمانية وآلياتها في المجتمع الغربي المسيحي، وفعلها وآثارها في مجتمعاتنا. وبعيداً عن مظاهر تجميل العلمانية التي قد يلجأ إليها بعض الباحثين، فإن العلمانية<sup>(١٤)</sup> في وصفها النموذجي تعني تنحية الدين عن المجتمع، لذلك هي من الناحية المعرفية معنية «بدور الإنسان في العالم، وبتأكيد استقلالية العقل الإنساني في سيورة توظيف الإنسان للعقل في أي من المجالات التي يوظفه فيها، والأهم من ذلك أنها معنية بجعل دور الإنسان مشتملاً على اكتشافه باستقلال عن الدين».

ومن هذه القاعدة المعرفية، فإن العلمانية معنية بتأكيد أن العلاقة «بين الدين والسياسة لا يمكن أن تتجاوز كونها علاقة تاريخية، أي علاقة جائزة، لا ضرورية».

إن الباحثين يدركون تراجع دور ومكانة العلمانية في مختلف المجتمعات، والمنصفون منهم يقدمون شواهد على تمسك المجتمع الغربي - حيث ولدت العلمانية - بالممارسة الدينية، والمؤسسات الدينية<sup>(١٥)</sup>؛ وتأتي هذه الشواهد من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن العلمانيين عندما يرون أنهم إذا نجحوا في نفي وجود صلة ضرورية بين الدين

(١٤) عادل ضاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣).

(١٥) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).



والسياسة، فإنهم يكونون قد نجحوا في تبيان أن «الذين يصرون على أن العلاقة بين الإسلام والسياسة هي علاقة ضرورية تفرضها ماهية الإسلام الدين، إما مخطئون في فهمهم للإسلام أو أن الإسلام متناقض داخلياً»<sup>(١٦)</sup>.

إن العلمانية مدمرة، وقد استطاعت أن تستفز المجتمع العربي الإسلامي إلى أقصى حد، وعلى الأخص أنها جاءت مترافقة مع سياسات اجتماعية وإعلامية وأخلاقية تصب كلها في هذا الفهم العلماني. ولعل ما شهدناه من معارك فكرية وقانونية بشأن استعادة عمل قانون الحسبة في مصر، كان تعبيراً عن هذا الاستفزاز؛ بغض النظر عما إذا كان هذا التعبير قد جاء ناضجاً أو غير ناضج.

#### ٤ - حرب المجاهدين في أفغانستان

وقدمت حرب المجاهدين ضد الحكم الشيوعي في أفغانستان فرصة فريدة للقوى الإسلامية الصاعدة، يمثل ما قدمت أوضح الصور وأنقى النماذج عن تداخل المصالح وتشابك الاعتبارات بين أطراف من المفترض أن تكون متناقضة.

ومول النظام العربي جزءاً وافراً من حركة المجاهدين، وعملت أجهزة الإعلام الرسمية العربية على الترويج لهذه الحرب، وعلى تأجيج الحماس الشعبي معها؛ كما عملت أجهزة الأمن العربية على تسهيل تحرك المتطوعين العرب للاشتراك فيها.

ولم يأت هذا التحرك اندفاعاً ذاتياً من النظام العربي، وإنما جاء كجزء من اشتراك هذا النظام في استراتيجية أمريكية لجعل أفغانستان السقطة العظمى للاتحاد السوفياتي، كما كانت فييتنام بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولم يقتصر الأمر بين النظام العربي وواشنطن على التعاون في أفغانستان، وإنما امتد من القارة الأفريقية إلى أمريكا اللاتينية، وتحرك خبراء التدريب والتسليح في المخابرات المركزية الأمريكية للقيام بمهامهم في صفوف المجاهدين، ولم يكن هذا خافياً على أحد، وفي مقدمة من كان يعرف ذلك بدقة قادة المجاهدين الأفغان والعرب وقيادات الأحزاب السياسية الإسلامية في الوطن العربي.

لقد لعب النظام العربي بالنار وهو يسخر مفاهيم الجهاد الإسلامي، والشباب المسلم المتدفق حيوية واندفاعاً في أغراض تكتيكية مؤقتة، وفي مرحلة كان هذا النظام العربي فيها يسير بسرعة في اتجاه إعلان الانخراط الكامل ضمن مناطق النفوذ والهيمنة الأمريكية، والدخول علناً وبوضوح في إطار أنماط الاستهلاك والقيم التي تصدرها الولايات المتحدة.

ويبدو لي أن تكثيف وتعزيز الحديث عن الجهاد الإسلامي في أفغانستان لم يكن يستهدف فقط زيادة فاعلية هذا الجهاد، وإنما كان يستهدف في المقام الأول - بالنسبة إلى أركان النظام العربي - تغطية الجانب المظلم من علاقة هذا النظام مع أمريكا من طرف، ومع الكيان الصهيوني من طرف آخر.

إن أحداً من رجال الفكر والقرار السياسي في أي مكان من العالم، لم يكن يتوقع أن ينتهي الاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الأفغانية<sup>(١٧)</sup>، وأن تقفل صفحة الحرب الباردة وتخرج روسيا من استراتيجية المواجهة عند واشنطن، وأن يتغير بين ليلة وضحاها وجه العالم. وبدأت واشنطن على الفور تعيد ترتيب البيت العالمي الذي وجدت نفسها تتربع على قمته، وكانت قضية المجاهدين من مخلفات مرحلة الحرب الباردة التي اندثرت، وظن للوهلة الأولى أن بإمكان النظم الإقليمية من باكستان إلى مصر والجزائر أن تنهي هذه الظاهرة بأيسر الطرق؛ ولكن هذا الظن خاب سريعاً، وظهرت آثار هؤلاء المجاهدين في العديد من البلدان العربية والغربية، ووصلت هذه الآثار إلى قلب الولايات المتحدة؛ وكان آخرها هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

كانت حرب المجاهدين من وجهة نظر التيارات الإسلامية ميدان التدريب، وقد ظن قادة هذه التيارات أن بإمكانهم أن يتخذوا من باكستان وأفغانستان ميداناً للتدريب والتجربة والتجديد، تحت سمع وبصر أجهزة الأمن العربية والأمريكية، متدثرين بالأهداف المرحلية المشتركة، وبالرغبة الذاتية لدى النظام العربي في التستر. وقد يرى بعضنا أن هذا الظن فيه الكثير من الاستهانة بقرارات الآخرين، وفيه الكثير من الوهم في إمكانية الاستقلال عن الممولين والمدربين من التحالف الأمريكي العربي. إننا هنا لا نحكم ونقيم، وإنما نصف ونحدد، ونقول هكذا جرت الأمور، ووفق ما حدث ويحدث في مصر والجزائر والمغرب وأوروبا والولايات المتحدة، فإن هؤلاء الذين تخرجوا من مدارس الجهاد في أفغانستان، استطاعوا أن يتسللوا من بين أصابع مدربيهم ومموليهم ومراقبيهم، وأن يبدأوا تحركهم الخاص.

## ٥ - انتصار الثورة الإيرانية

الثورة الإيرانية واحدة من أهم أحداث النصف الثاني من القرن العشرين، وانتصارها جاء في وقت كانت فيه السياسة الأمريكية تسجل النصر تلو النصر، وتعيد بسط هيمنتها على المنطقة المدعوة باسم الشرق الأوسط.

ودون التوقف عند التحولات التي أصابت الثورة في مرحلة لاحقة من انتصارها، فإن الشعارات التي رفعتها ووجهت حركتها وإيقاع الحركة الجماهيرية الباهرة التي كتبت النصر؛ وتوتر واضطراب مراكز القرار الغربي في التعامل مع الثورة، وفي مقدمتها واشنطن؛ كل ذلك أعطى الحركة السياسية الإسلامية دفعة من الحيوية والأمل ليس لها مثيل، وكانت إيذاناً لكل مكونات العمل السياسي الإسلامي بضرورة تغيير أساليبها في العمل، وتطوير طموحاتها.

هذا هو ما تحقق بانتصار الثورة الإيرانية على النظام البائد، وانتصارها على التحدي الأمريكي هو أهم ما قدمته هذه الثورة. لقد قدمت «النموذج القادر»، وما يشير إليه رجال

(١٧) جاك أتالي، آفاق المستقبل: أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين، نقله إلى العربية محمد زكريا إسماعيل؛ تقديم عبد الله عبد الدائم (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١).

السياسة أو الباحثون من تولى إيران عمليات الدعم المادي بمختلف أشكاله للحركات الإسلامية العربية، شيء أقل أهمية بكثير.

إن صلة الثورة الإيرانية بالحياة العربية لم تقتصر على تأثيرها في الحركات السياسية الإسلامية، وإنما تحولت الثورة، منذ بشائها الأولى، إلى عنصر فاعل في المنطقة العربية وأحداثها. وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد أعاققت كثيراً أن يمضي هذا التفاعل إلى نهاياته الطبيعية، فإن الثورة الإسلامية في إيران صارت جزءاً من مكونات الصراع العربي الصهيوني، وأبرزت فعالية البعد الإسلامي في هذا الصراع. وكان التحالف الفلسطيني الإيراني لفترة، والتحالف السوري الإيراني المستمر، مؤشراً على مدى ما يمكن أن يقدمه البعد الإسلامي من قدرة على مقاومة سياسات الهيمنة الأمريكية. ولقد جاء أثر هذا التحالف في الساحة اللبنانية، سواء من خلال تحقيق الانتصار في تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، أو في هزيمة الكيان في حربه على لبنان في تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٦؛ ليعطي الدليل على آفاق يمكن الاعتماد عليها في التحالف مع إيران أو الاستناد إليها.

يجب أن ننتبه هنا إلى أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، تزامن مع انطلاق حرب المجاهدين الأفغان؛ ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن انتصار الثورة الإسلامية شجع الإسلاميين على الانطلاق إلى أفغانستان، والانخراط في مواجهة تمولها وتغذيها وتستغلها قوى عربية ودولية يعارضها هؤلاء، دون أن يخشوا من أن يؤدي ذلك إلى ضياعهم في خضم قوة وعنف هذا التحالف العربي الدولي.

لقد تعاضد الحدثان، الثورة الإسلامية الإيرانية وحرب المجاهدين الأفغان، في تأمين مستلزمات العنف الإسلامي في المجتمعات العربية بعد أن توفرت أرضية ذلك العنف بهزيمة مشروع النهضة الذي أطلقه جمال عبد الناصر، وبافتقار النظام العربي العلماني القائم الذي هزم ذلك المشروع، إلى أي مشروعية اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية.

## ٦ - هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

يجب الإقرار بأن هذه الهجمات مرت من تحت سمع وبصر أجهزة الأمن الأمريكية والغربية، وما هو ثابت بدقة أنها لم تكن مفاجئة كحدث. قد يكون المفاجئ حجمها أو طبيعة الأهداف التي استهدفتها، لكن توقع توجيه ضربة من قوى إسلامية داخل الولايات المتحدة، وأن تكون هذه الضربة مؤثرة، كان أمراً منتظراً، هكذا أكدت تقارير لجان التحقيق التي أقامها الكونغرس الأمريكي، أو التي صدرت عن أجهزة الأمن الأمريكية المختلفة. ولقد كان واضحاً للمتابع العادي أن الإسلاميين يعدون لمثل هذه الضربة، وقد استهدفوا قبل أعوام قليلة مبنى التجارة العالمي نفسه، عن طريق تفجير سيارة مفخخة محملة بكميات ضخمة من المتفجرات، وهي القضية التي حوكم وسجن في ضوءها الشيخ عمر عبد الرحمن؛ بل إن التحقيقات أظهرت أن معظم منفذي هذه الهجمات كانوا تحت المراقبة. واستهدف بالتفجيرات قبل ذلك سفارات ومصالح أمريكية، وتم توجيه الاتهام الأمريكي إلى الشيخ أسامة بن لادن، وقصف السودان لهذا السبب.

إننا هنا لا نريد أن نبحث في هذه الهجمات، ولا أن نصدر حكماً حول طبيعتها، ولكن نريد أن نشير إلى أنها قدمت دليلاً واضحاً ومباشراً على قدرة الحركات الإسلامية العنيفة على توجيه ضربة بالغة القوة والخطورة إلى القوة العظمى، وفي عقر دارها؛ وهو أمر ما استطاعت أن تفعله أي قوة أو أي جهة في العالم قبل ذلك.

إن هذا الفعل «الإنجاز» سلط الضوء على قدرات وساحات للمواجهة والفعل، اختص بها التيار الإسلامي، بل كاد أن يفرد بالقدرة على الفعل المؤثر المواجه لقوى الطغيان العالمي؛ وأثبت فيها فاعلية بغض النظر عن حكمنا عليها وعلى مشروعاتها الأخلاقية والدينية. بل إن العديد من القوى الإسلامية اعتبرت آثارها - رغم فداحتها - بمثابة نشر للإسلام، ودفع للقوى المختلفة للتعرف إليه، وتوكيد وتعزيز لقدرة المسلمين على مواجهة أعتى القوى والتحالفات العالمية.

## ٧ - احتلال أفغانستان والعراق

وإذا كان احتلال أفغانستان قد أزاح سلطة حركة طالبان التي كانت معتبرة سلطة إسلامية مجاهدة، هيأت إقليمياً للقوى الإسلامية المجاهدة يمكن الركون إليه؛ وإذا كان احتلال العراق قد قدم دليلاً إضافياً صارخاً وصادقاً على عتو القوى العظمى تنصدها الولايات المتحدة، وعلى تواطؤ المجتمع الدولي معها، ورضوخه لمنطقها؛ فإن احتلال هذين البلدين، ويستتبعهما دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال، قدم للقوى الإسلامية المجاهدة عنصرين رئيسيين فاعلين:

إن توقع أي تطور إيجابي تجاه قضية الإسلام السياسي من قبل أنظمة خاضعة للخارج، هو أمر لا تجوز المغامرة في الاعتماد عليه لتحقيق تغيير حقيقي.

**عنصر فكري عقدي** يؤكد عدم جدوى الركون إلى المجتمع الدولي وتوازناته في مواجهة أي ظلم يقع على القوى المستضعفة، وبالتالي ليس أمام هذه القوى غير المقاومة وانتزاع حقها بيدها. وهذه فكرة جوهرية لدى التيار الإسلامي المقاتل، فكرة تبني عقدياً على أساس عقيدة الولاء والبراء، وهنا يكون المجتمع الكافر ملة واحدة، ويكون استهداف هذا المجتمع وكل مكونات القوة فيه، أمراً مشروعاً لدى الأمة الإسلامية وعناصر ومظاهر النهوض فيها.

**وعنصر مادي حركي**، حيث فتح احتلال هذين البلدين جغرافياً سياسية واسعة ومؤثرة تستطيع هذه القوى أن تمارس فيها جهادها، وتقدم عبرها نموذجها في الجهاد، وتصوغ فيها نظريتها في مواجهة العدو. ولا بد من الاعتراف بأن هذه القوى أثبتت فاعلية كبيرة في العراق وأفغانستان بل صارت هي القوة الكبرى المؤثرة في أفغانستان، وقوة كبرى بين القوى المقاومة في العراق.

قد يجد المتابع فروقاً حقيقية وجوهرية بين ممارسات هذه القوى في أفغانستان وممارستها في العراق؛ لكن بحث هذه الفروق، ودواعيها، والإشكالات التي خلفتها ميدانياً، ليس من مهمة هذا البحث، ولا من انشغالاته.

إن منطق القوى الإسلامية المقاتلة، وطروحاتها، وفكرها؛ كل هذا تعزز نتيجة المسلك الأمريكي الغربي في أفغانستان والعراق، بمثل ما عززت ممارسة هذه القوى وقدرتها على الفعل هذا المنطق النظري. بل نستطيع أن نقول بشيء من الاطمئنان، إن المنطق الأمريكي الغربي والمسلك الأمريكي الغربي هُزما في أفغانستان والعراق بفعل المقاومة المسلحة كما هزم العدو الصهيوني تجاه لبنان وثبت عجزه تجاه فلسطين، وهذا كله جاء لصالح الطرف الآخر، وقد كانت القوة الإسلامية المقاتلة تمثل القسم الأوفر من الجانب الآخر.

## خاتمة

من السهل أن يحشد أصحاب القرار في الحياة العربية ما هو ممكن من أجهزة الإعلام، ومن قوى مادية وأمنية لمواجهة تحرك التيار السياسي الإسلامي بشقيه السلمي والعنيف؛ لكن قد أصبح واضحاً أن هذه المواجهة لا تستطيع أن تحسم الأمر، وأن نتائجها دامية، ومدمرة لإمكانات الوطن والأمة، وأن النتيجة الوحيدة لها الدفع بأوطاننا أكثر فأكثر في أحضان نظام دولي لا يرحم.

وقد يبدو أن خيار مواجهة قوى التيار الإسلامي للنظام العربي هو أحد الخيارات الرئيسية لها، لكن لم تحصد أي قوة من قوى هذا التيار محصولاً إيجابياً من هذه المواجهة، بل إن ملابسات هذا الصراع خلقت المزيد من الانقسام في هذا التيار.

ولسنا هنا في معرض توجيه النصائح إلى هذا الجانب أو ذلك، لكن استمرار هذه المواجهة مدمر لمجتمعاتنا. وإذا كنا قد سمعنا يوماً ما عن أهمية وضرورة تجفيف منابع العنف في حياتنا، فإن ما يجب إدراكه هو أن هذا التجفيف الذي سيؤدي إلى إعادة الصحة إلى هذه الحياة، لا يمكن أن يفلح، إلا إذا تم على قاعدة مراجعة فعلية من قبل النظام العربي لأسباب هذا العنف. ومن هنا تبرز أهمية أن يستعيد النظام العربي روحه الإسلامية والعربية، وأن يقطع منافذ التمدد الغربي الصهيوني في جسده، وأن يوقف مظاهر الفساد والخلل الاجتماعي لمؤسساته، وأن يطلق طاقات الأمة العربية الإسلامية؛ مستنداً في ذلك إلى تأصيل حقيقي لقضايا الحرية والديمقراطية، وأظن أن هذا هو السبيل الأجدى لمواجهة الحالة الراهنة التي نعيشها.

لكن السؤال الملح هنا: هل هذا ممكن؟

هل يحمل النظام العربي الرسمي أي إمكانية أو احتمال لمثل هذه المراجعة؟

من المؤسف أن نقول إن كل ما هو متوفر من شواهد ومؤشرات في حياتنا القومية العامة، وفي حياة أي قطر أو إقليم عربي، لا توفر رداً إيجابياً؛ فالنظام العربي ذهب بعيداً جداً في طريق الخضوع والخنوع للخارج، وقطع مع كل تطلع أو فرصة للإصلاح الداخلي في اتجاه الديمقراطية أو مواجهة الفساد. لذلك، فإن توقع أي تطور إيجابي في سلوك النظام العربي تجاه هذه القضية، كما تجاه غيرها من القضايا والظواهر التي تتحدى حياتنا العامة؛ هو أمر لا يجوز أن يغامر به أي فكر جاد ولا أي تنظيم وقوة سياسة تتطلع إلى تغيير حقيقي في حياتنا ومستقبلنا □